Solidar سوليدار Tunisie

www.solidar-tunisie.org

المجلة الاقتصادية

نوفمبر 2022

14 rue Mohamed el Gharbi, Manar 2, 2092, Tunis TEL +216 71 872 618 E-MAIL contact@solidar-tunisie.org

لمحة عن الاقتصاد			
المؤشر الاقتصادي		ق م 2022	الإنجاز
النمو الاقتصادي		%2.6	%2.9
البطالة			%15.3
التجارة الخارجية	صادرات		%24.9+
	واردات	%10.7+	%34+
	عجز		21322.5- م د
الصرف			1 أورو = 3.2524 دينار
			1 دولار = 3.2984 دينار
التضخم			%9.2
متوسط سعر خام برنت		75 دولار	93.4 دولار
الموارد	الجملية	57 291 م د	%60
	موارد الخزينة	18 673 م د	50.2%
	مداخيل الميزانية	38 618 م د	%64.8
النفقات		43 241.8 م د	%57.4
حجم الدين العمومي	الجملي	109 620.7 م د	%96
	الداخلي	66 464.9 م د	%104.8
	الخارجي	43 155 م د	%91.1

النمو الاقتصادي

ينتظر أن يبلغ النمو الاقتصادي نسبة 2.6% حسب قانون المالية لسنة 2022.

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ارتفع الناتج المحلي الجملي خلال الثلاثي الثالث من سنة 2022 بنسبة 0.4% مقارنة بالثلاثي الثاني من نفس السنة.

وهذا عائد بالأساس لـ:

خدمات النزل والمقاهي والمطاعم	خدمات النقل والتخزين	الصناعات الغذائية
%8+	%4.2+	%8.6-

سجل الناتج المحلي الجملي ارتفاعا خلال الثلاثي الثالث من سنة 2022 يقدر بـ 2.9% وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

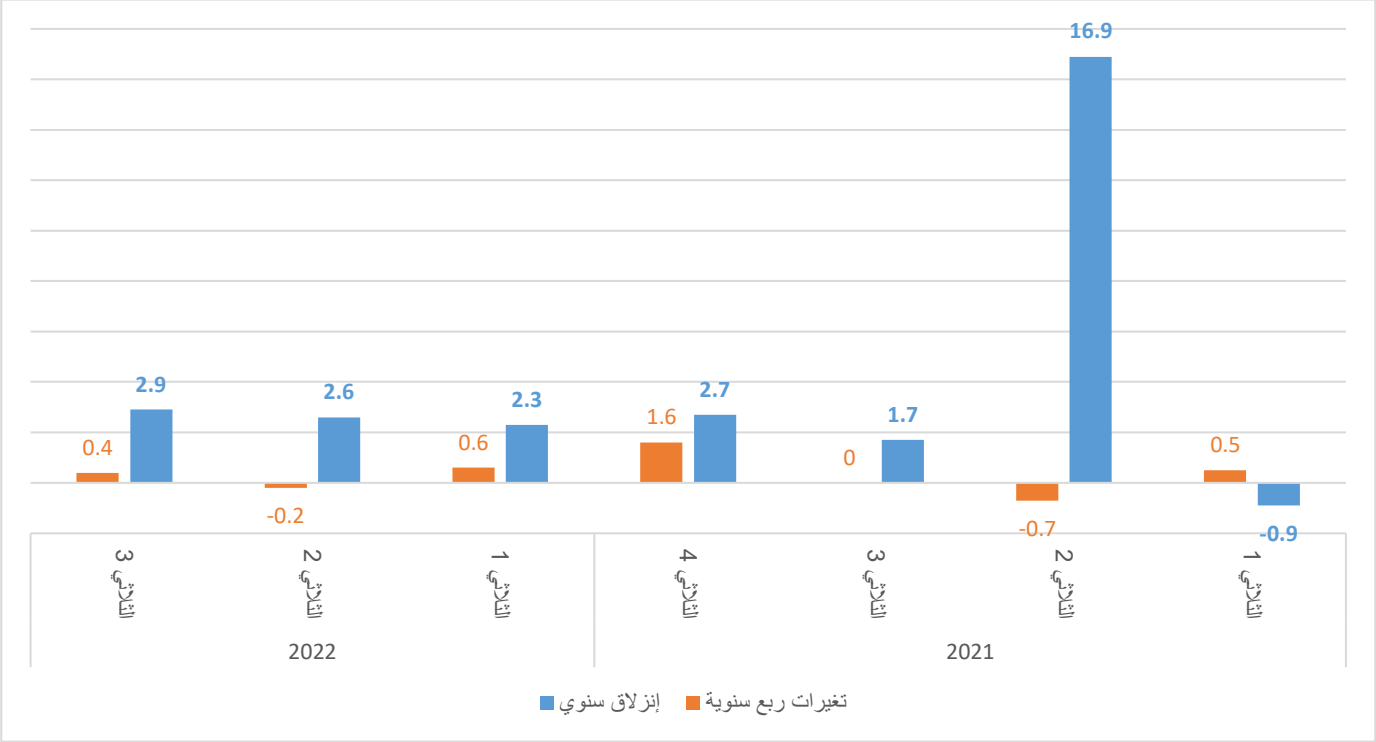

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

يعود هذا الارتفاع إلى:

الصناعات المعملية		قطاعات الخدمات		المناجم		الفلاحة والصيد البحري
%4.4-		%4.3+		%7.6-		%1.1+
الصناعات الكيمائية	%5.5-	النزل والمطاعم والمقاهي	%16.7+	استخراج النفط والغاز الطبيعي	%13.6-	
الصناعات الغذائية	%6.8-					
النسيج والملابس والأحذية	%13.2+	خدمات النقل	%17.7+			
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	%9.3+	المعلومات والاتصالات	%0.9+	المناجم	%19.9-	
صناعة مواد البناء والخزف	%5.6+	الخدمات المالية	%8.4+			

تراجع غير مسبوق

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

البطالة

استقرت نسبة البطالة في حدود نسبة 15.3% مع ارتفاعها لدى الذكور بـ 0.1 نقطة وانخفاضها بـ 0.1 نقطة لدى الإناث.

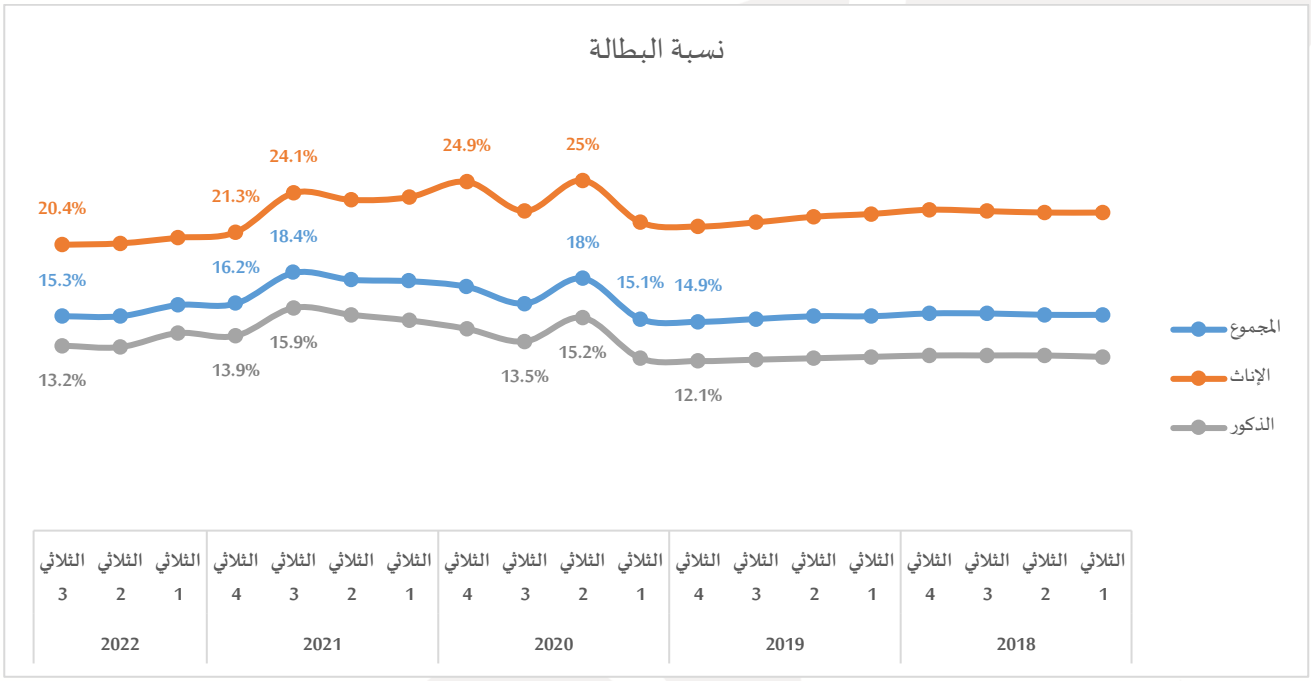

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- تراجع عدد السكان المشتغلين خلال الثلاثي الثالث من سنة 2022 بحوالي 56.3 ألفا (-1.6%) مقارنة بالثلاثي الثالث من نفس السنة ليبلغ 3398.1 ألفا بعد أن كان 3454.4 ألفا.

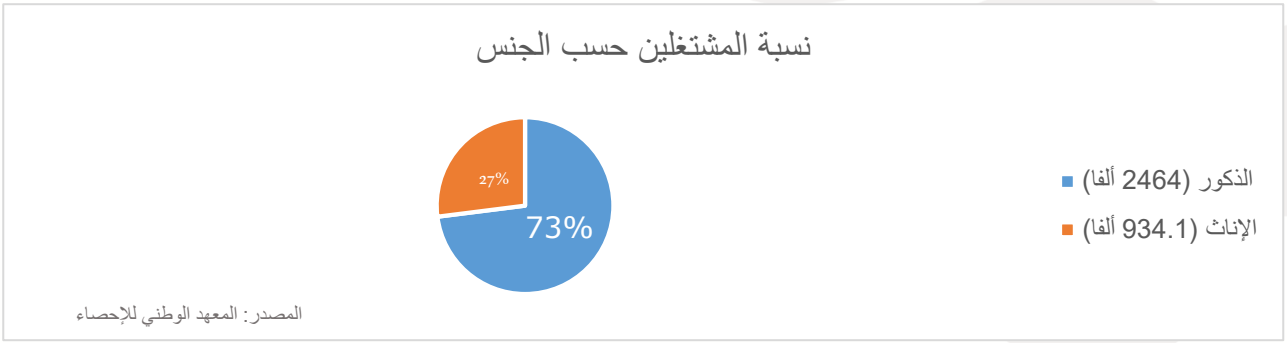

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ارتفع معدل البطالة عند الشباب (من 15 إلى 24 سنة) من 37.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2022 إلى 37.8% خلال الثلاثي الثالث من نفس سنة.

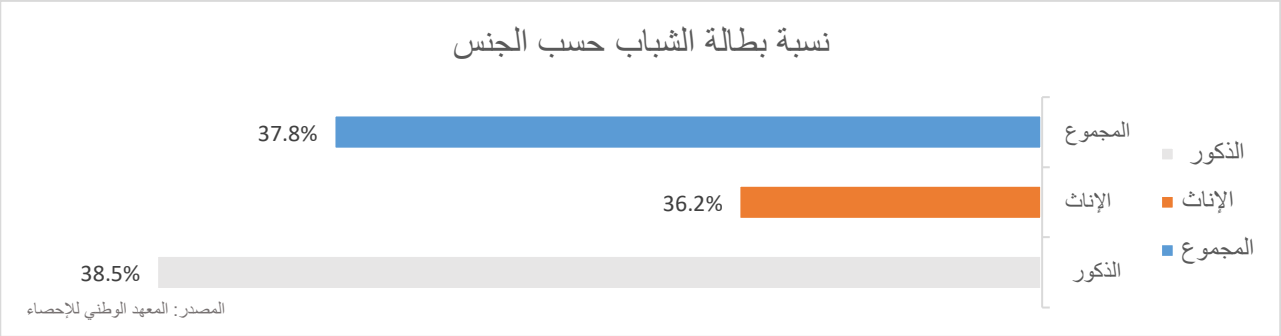

التضخم

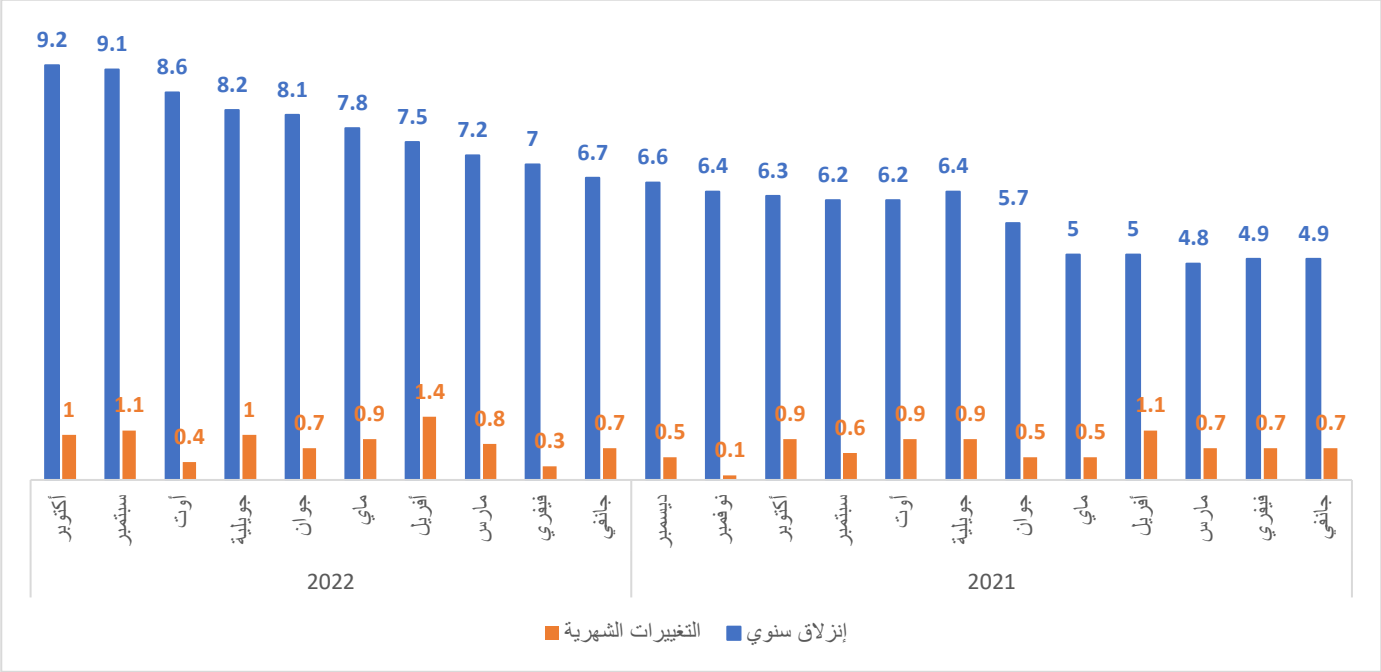

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

✓ شهد مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ارتفاعا خلال شهر أكتوبر بنسبة 1% مقارنة بـ 1.1% خلال شهر سبتمبر 2022.

يعود ذلك إلى:

انتهاء موسم التخفيضات الصيفية

التغذية والمشروبات		السكن والطاقة المنزلية		الملابس والأحذية	
+0.8%		+0.7%		+6.1%	
لحم الضأن	+2.5%	ماء الشرب العمومي والتطهير	+5.4%	الملابس	+6.1%
لحم البقر	2.2%			الأحذية	+7.3%
البيض	+11.3%			الأقمشة	+1.2%
الأجبان ومشتقات الحليب	+3.4%			مكملات اللباس المختلفة	+2%
الدواجن	-2.7%				

✓ ارتفعت نسبة التضخم عند الاستهلاك إلى 9.2% خلال شهر أكتوبر 2022 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2021.

وهو ما يفسر بـ:

المواد الغذائية		المواد المصنعة		الخدمات	
+12.9%		+9.6%		+6.2%	
البيض	+33.3%	مواد البناء	+10.3%	أسعار خدمات المطاعم والمقاهي والنزل	+9.6%
لحم الضأن	+21.1%				
الزيوت الغذائية	+20.8%	الملابس والأحذية	+9.7%		
الخضر الطازجة	+18.5%				
لحم البقر	+15.1%	مواد التنظيف	+9.4%		
الدواجن	+15%				

بالنسبة لأسعار المواد الحرة والمواد المؤطرة:

المواد الحرة		المواد المؤطرة	
+10.3%		+6%	
المواد الغذائية الحرة	+15.3%	المواد الغذائية المؤطرة	+0.5%

تمثل المواد المؤطرة فقط ثلث سلة الاستهلاك المعتمدة وهو ما يجعل نسبة التضخم الحالية لا تعكس الاضطرابات الكبيرة كالتي شهدها الاستهلاك والعرض خلال أزمة الكوفيد مثلا.

سعر برميل النفط

من المنتظر أن يبلغ سعر البرميل لكامل سنة 2022 معدل 75 دولارا حسب قانون المالية 2022.

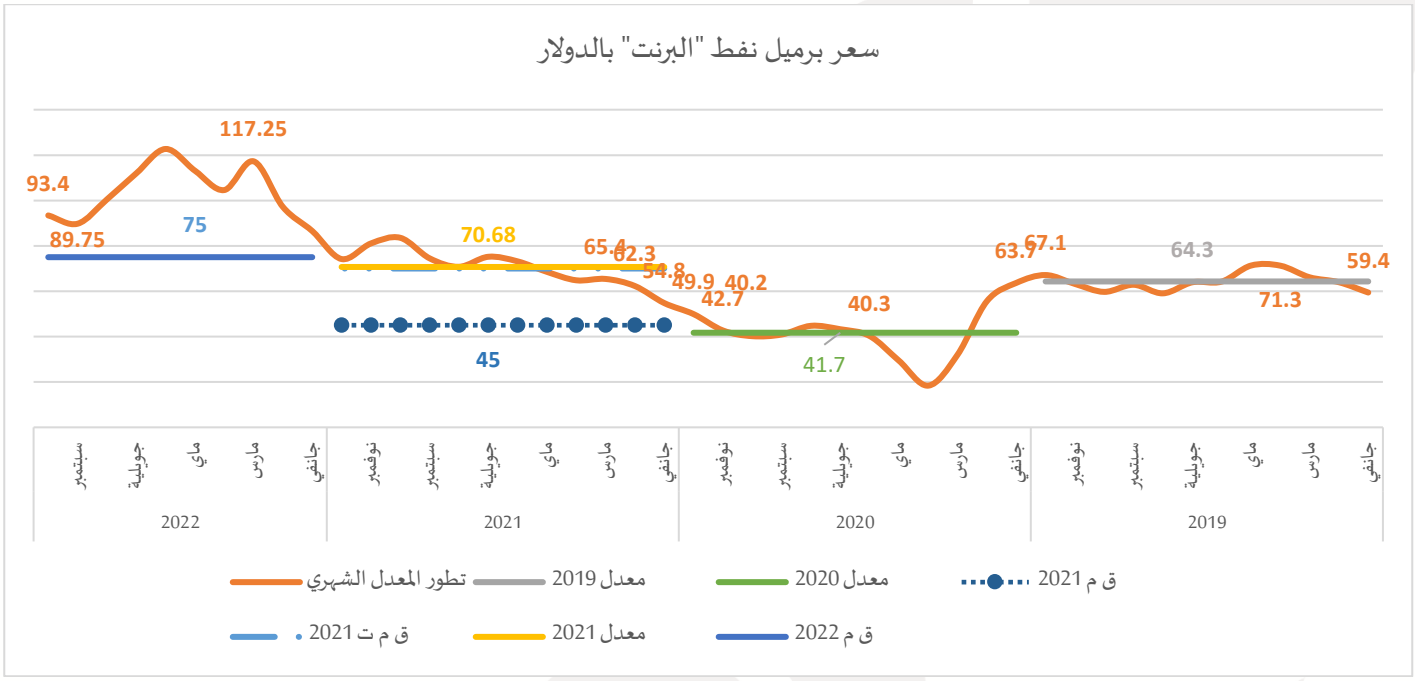

المصدر: Reuters / Direction Générale de l'Energie et du Climat

ارتفع سعر برميل النفط "برنت" من 89.75 دولار خلال شهر سبتمبر 2022 إلى 93.4 دولار خلال شهر أكتوبر من نفس السنة.

سعر صرف الدينار بالعملات الأجنبية

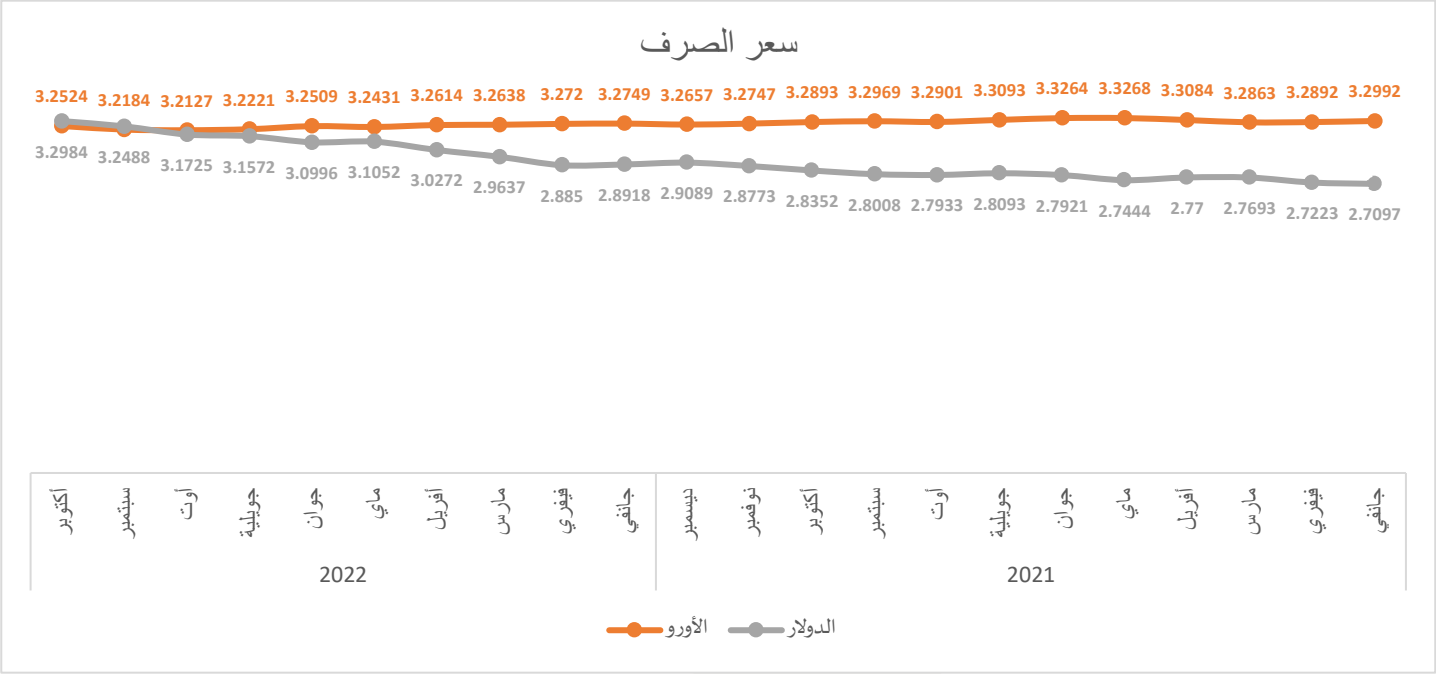

المصدر: البنك المركزي التونسي

يشهد سعر صرف الدينار استقرارا نسبيا مقابل أهم العملات الأجنبية إذ انخفضت مقارنة بالدولار بـ 1.53% ومقارنة بالأورو بـ 1.06% خلال شهر أكتوبر مقارنة بشهر سبتمبر 2022.

أما مقارنة بأكتوبر 2021، فقد ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بنسبة 1.12% وانخفضت مقارنة بالدولار بنسبة 16.33%.

نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي

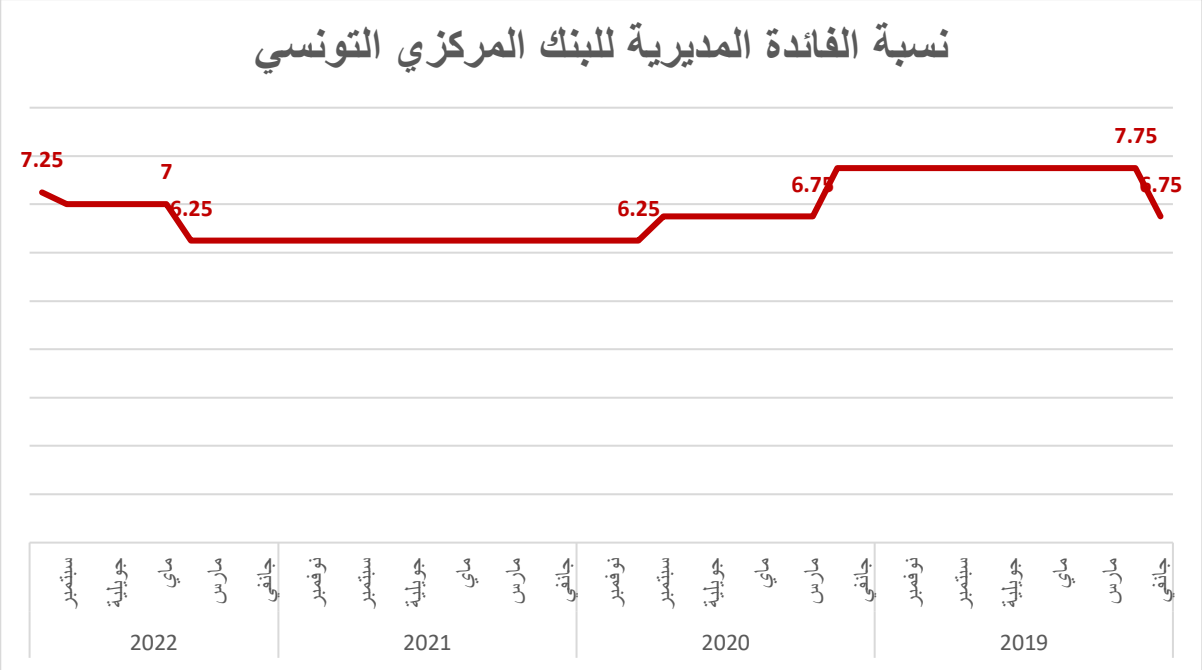

المصدر: البنك المركزي التونسي

ارتفعت نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي لتبلغ 7.25%.

تتراوح نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي بين 4.25% و7.75% بين سنتي 2017 و2022 نظرا لسياسة الحكومات الرامية إلى الترفيع في نسبة الفائدة مقارنة بنسبة التضخم وذلك للتحفيز على الادخار وللمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لإنعاش الاستثمار واستعادة وتيرة النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتفاعلا مع توصيات صندوق النقد الدولي. في حين أنه كان من الأجدر التخفيض الهام في نسبة الفائدة المديرية على غرار ما تم القيام به في المملكة المغربية وذلك لتخفيض الضغط على المؤسسات والأسر (ménages) ولتشجيع المؤسسات على الولوج إلى الاقتراض من البنوك بنسب فائدة لا تثقل كاهلها.

الميزان التجاري

من المتوقع تتطور صادرات السلع بنسبة 9.3% والواردات بنسبة 9.9% حسب قانون المالية 2021.

✓ ارتفعت قيمة **الصادرات** خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2022 بنسبة 24.9% مقابل +20.9% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2021.

الصادرات	2022/2021	+24.9%
قطاع الطاقة	+59.9%	
الفسفاط ومشتقاته	+70.7%	
المنتوجات الفلاحية والغذائية	+33.9%	
النسيج والملابس والجلد	+21.6%	
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	+14.1%	

تطور الصادرات حسب التوزيع الجغرافي								
الاتحاد الأوروبي	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	بلجيكيا	اليونان	الجزائر	ليبيا
+18.5%	+15.7%	+11.4%	+24.5%	+35.5%	+20.8%	+23.8%	+50.4%	43.6%

✓ ارتفعت قيمة **الواردات** خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2022 بنسبة 34% مقابل +21.6% خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2021.

الواردات	2022/2021	+34%
قطاع الطاقة	+83.6%	
المواد الأولية ونصف المصنعة	+41.9%	
مواد التجهيز	+13.7%	
المواد الاستهلاكية	+14.7%	

تطور الواردات حسب التوزيع الجغرافي			
الاتحاد الأوروبي	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا
+21.9%	+17.1%	+41.4%	+7.2%

العجز التجاري

العجز التجاري خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة	
2021	**2022**
13317.4 م د	21322.5 م د
+60.11%	

جملة موارد الدولة

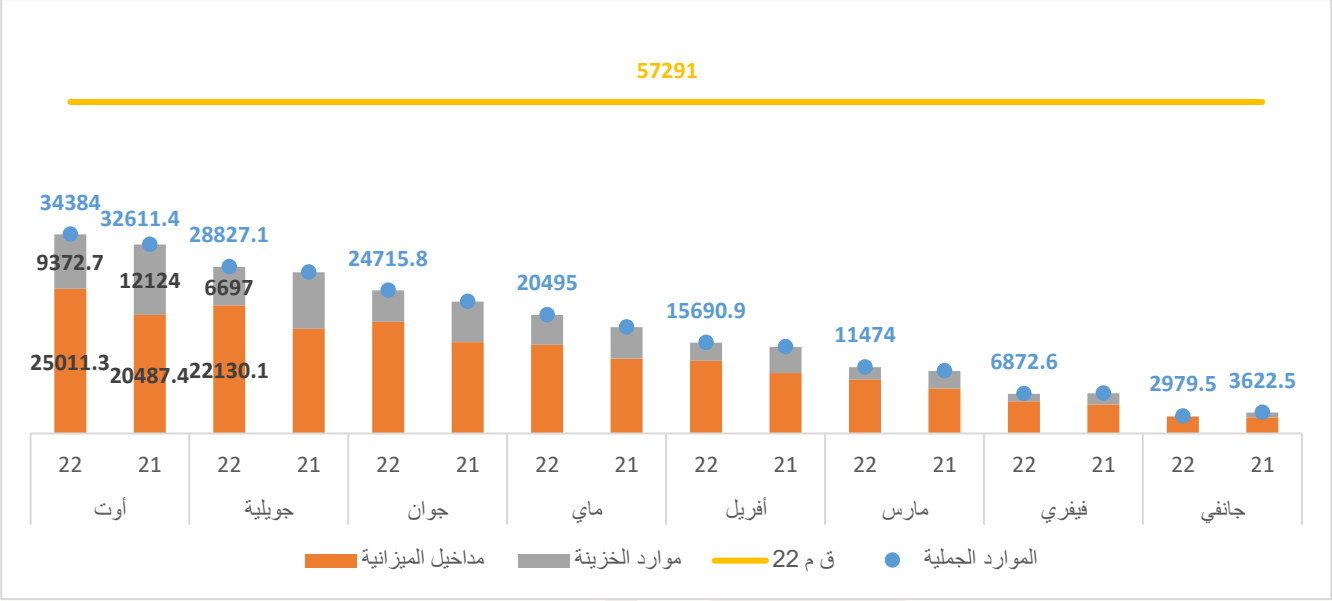

المصدر: وزارة المالية

بلغت جملة موارد الدولة 34384 م د خلال شهر أوت 2022.

جملة الموارد	أوت 2021/أوت 2022	جويلية 2022/أوت 2022
	+5.4%	+19.3%
مداخيل الميزانية	أوت 2021/أوت 2022	جويلية 2022/أوت 2022
	+13%	+22.1%
موارد الخزينة	أوت 2021/أوت 2022	جويلية 2022/أوت 2022
	+67.3%	+39.9%
عجز الميزانية	أوت 2021/أوت 2022	جويلية 2022/أوت 2022
	-10.7%	+102.9%

من المنتظر أن ترتفع قيمة جملة موارد الدولة خلال سنة 2022 حسب قانون المالية 2022 لتبلغ 57 291 م د أي بزيادة 5 070.7 م د أو ما يقارب 15.1% مقارنة بسنة 2021.

من المتوقع أن تبلغ مداخيل الميزانية 38 618 م د حسب قانون المالية لسنة 2022.

من المتوقع أن موارد الاقتراض والخزينة 673 18 م د حسب قانون المالية 2022.

من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية -308 9 م د أو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون المالية 2022.

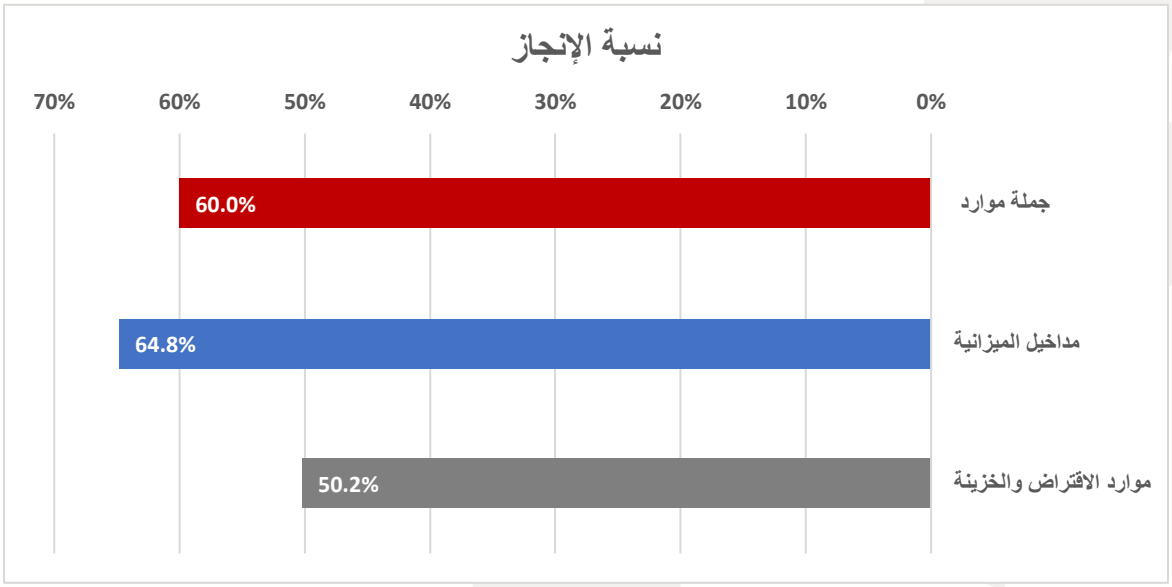

المداخيل الجبائية

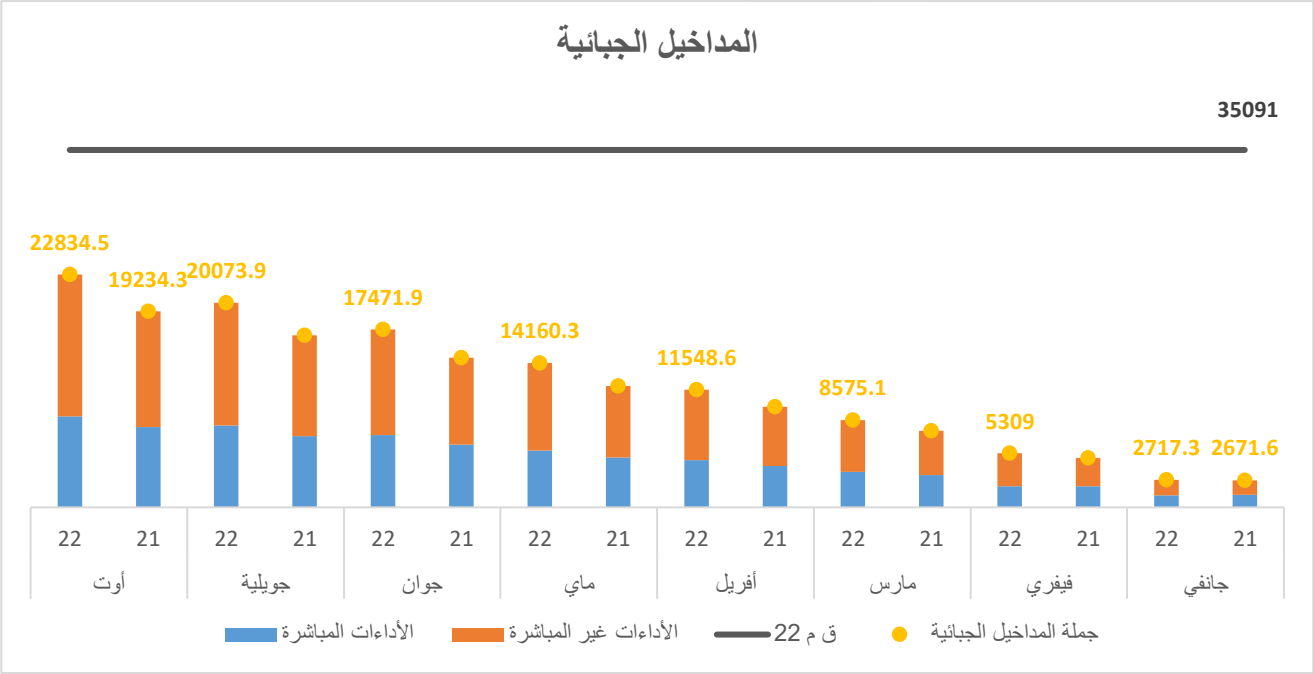

المصدر: وزارة المالية

بلغت المداخيل الجبائية 22834.5 م د خلال شهر أوت 2022.

المداخيل الجبائية	أوت 2021/أوت 2022	جويلية 2022/أوت 2022
	%18.7+	%13.7+
	أوت 2021/أوت 2022	
العائدات الضريبية المباشرة	%13.3+	
عائدات الأداء على الدخل	%9+	
عائدات الضريبة على الشركات البترولية	%40.7+	
عائدات الضريبة على الشركات غير البترولية	%28+	

العائدات الضريبة غير المباشرة	+22.5%
إيرادات المعاليم الديوانية	+31.2%
الأداء على القيمة المضافة	+19.1%
معلوم الاستهلاك	+16.2%
الأداءات والمعاليم المختلفة	+31.1%

من المنتظر أن تبلغ المداخيل الجبائية 35091 م د حسب قانون المالية 2022 أي بزيادة تقدر بـ 15.4% مقارنة بسنة 2021 (نسبة الضغط الجملي تقدر بـ 25.4%).

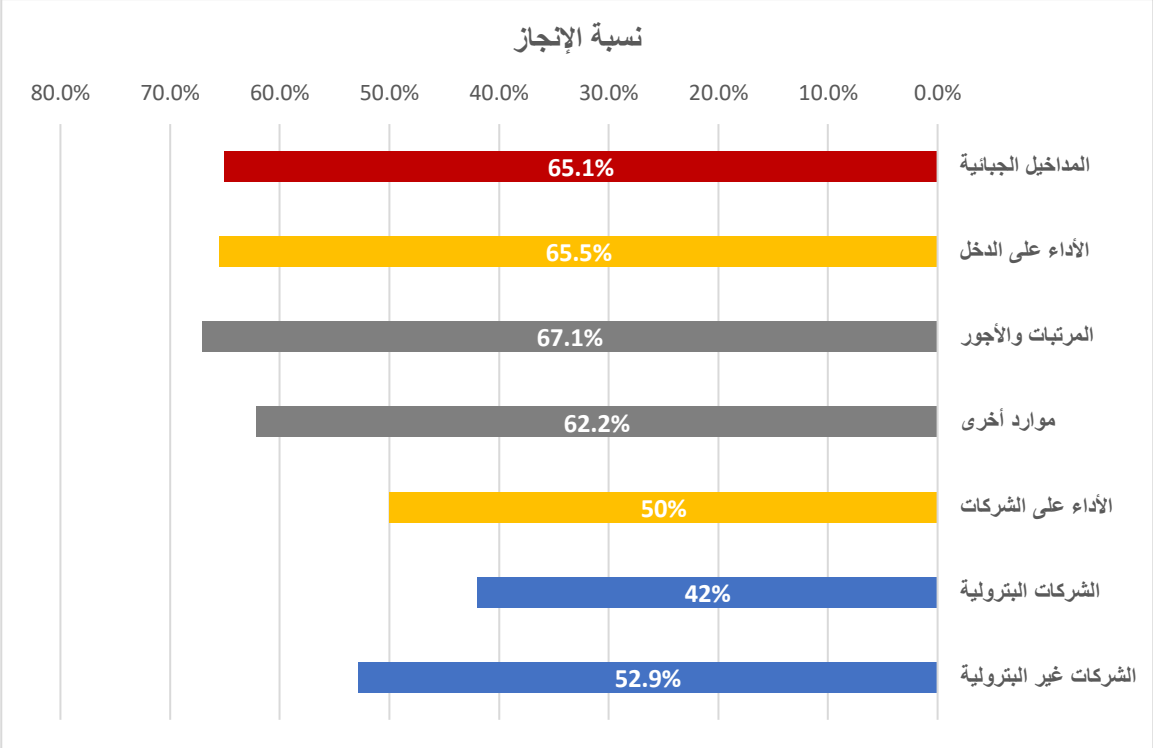

موارد الاقتراض

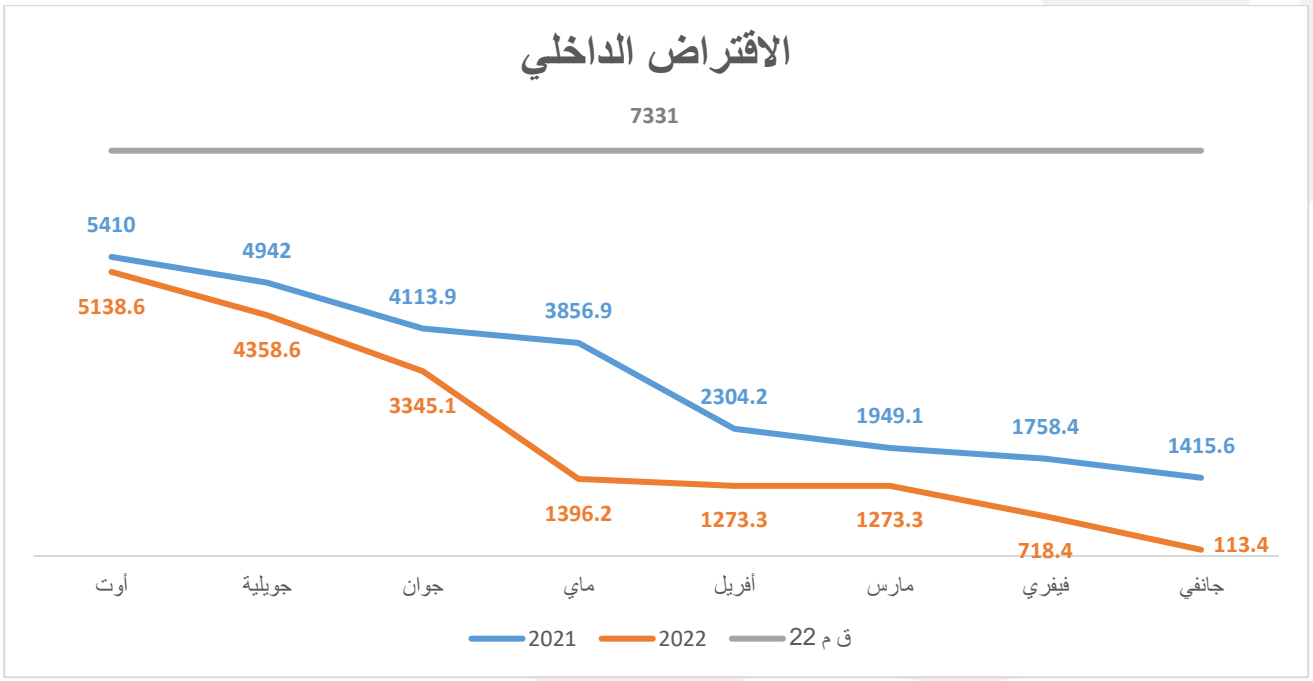

المصدر: وزارة المالية

من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الداخلي 331 7 م د حسب قانون المالية 2022 أي بزيادة تقدر بـ 8.3% مقارنة بسنة 2021.

بلغت قيمة الاقتراض الداخلي 5410 م د خلال أوت 2022 (-5% مقارنة بأوت 2021).

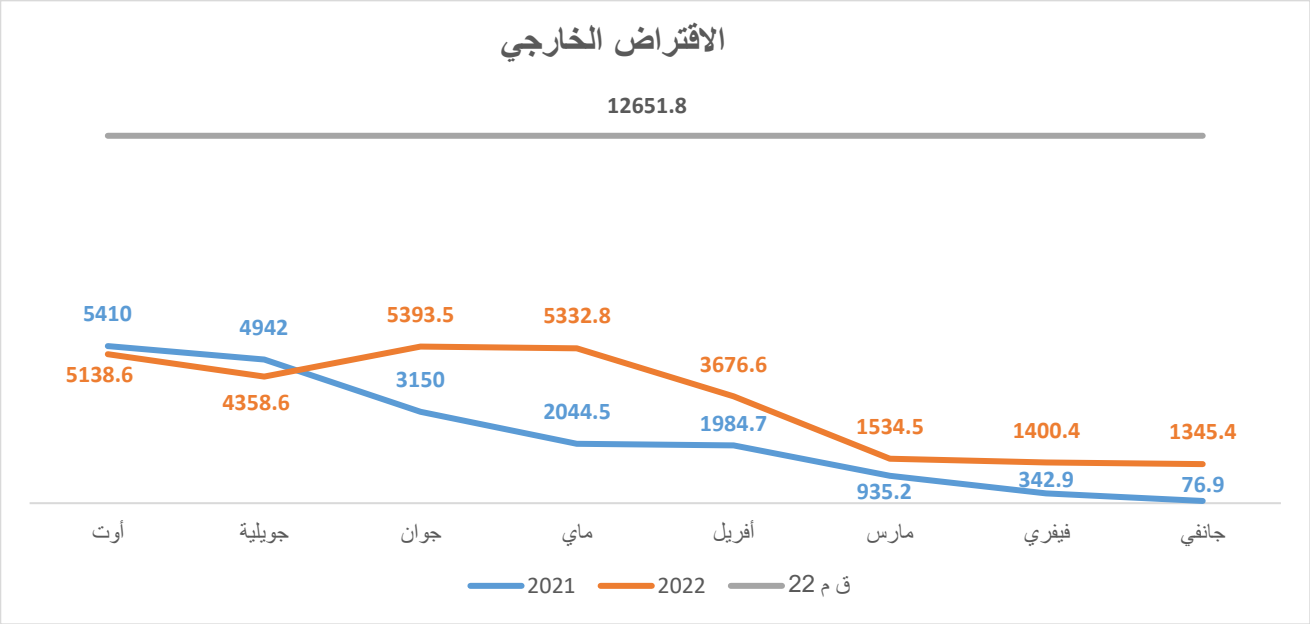

المصدر: وزارة المالية

من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الخارجي 12 651.8 م د حسب قانون المالية 2022 أي زيادة تقدر بـ 71.9% مقارنة بسنة 2021.

بلغت قيمة الاقتراض الخارجي 5138.6 م د خلال أوت 2022 (-5% مقارنة بأوت 2021).

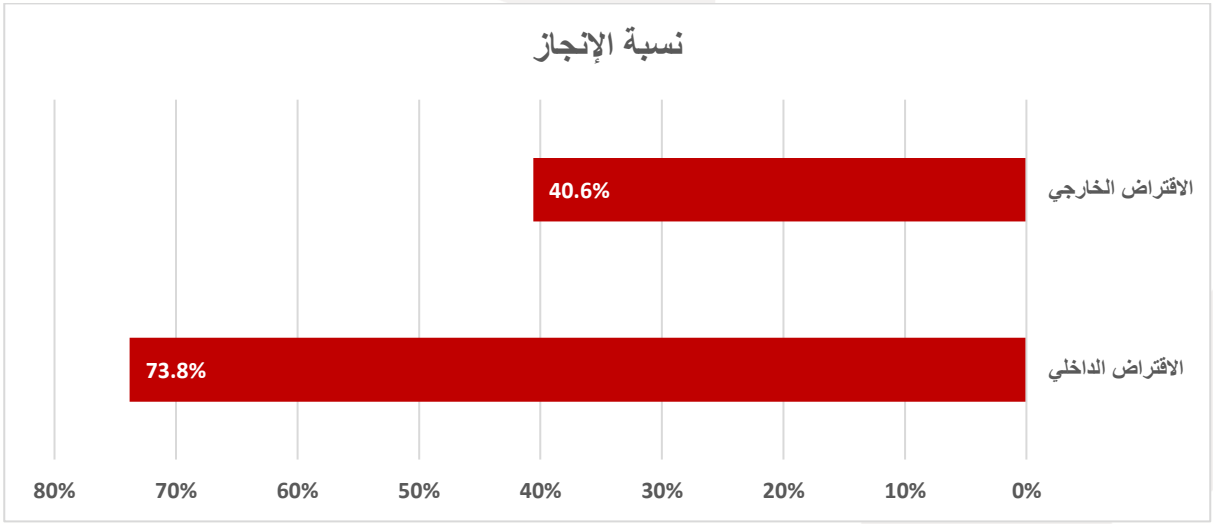

نفقات ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ هذه النفقات 43 241.8 م د حسب قانون المالية 2022 أي بزيادة تقدر بـ 9.1% مقارنة بـ 2021.

ارتفعت نفقات الميزانية خلال هذا الشهر لتبلغ 27098.6 م د بـ 12.6 م د بـ 104.1 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

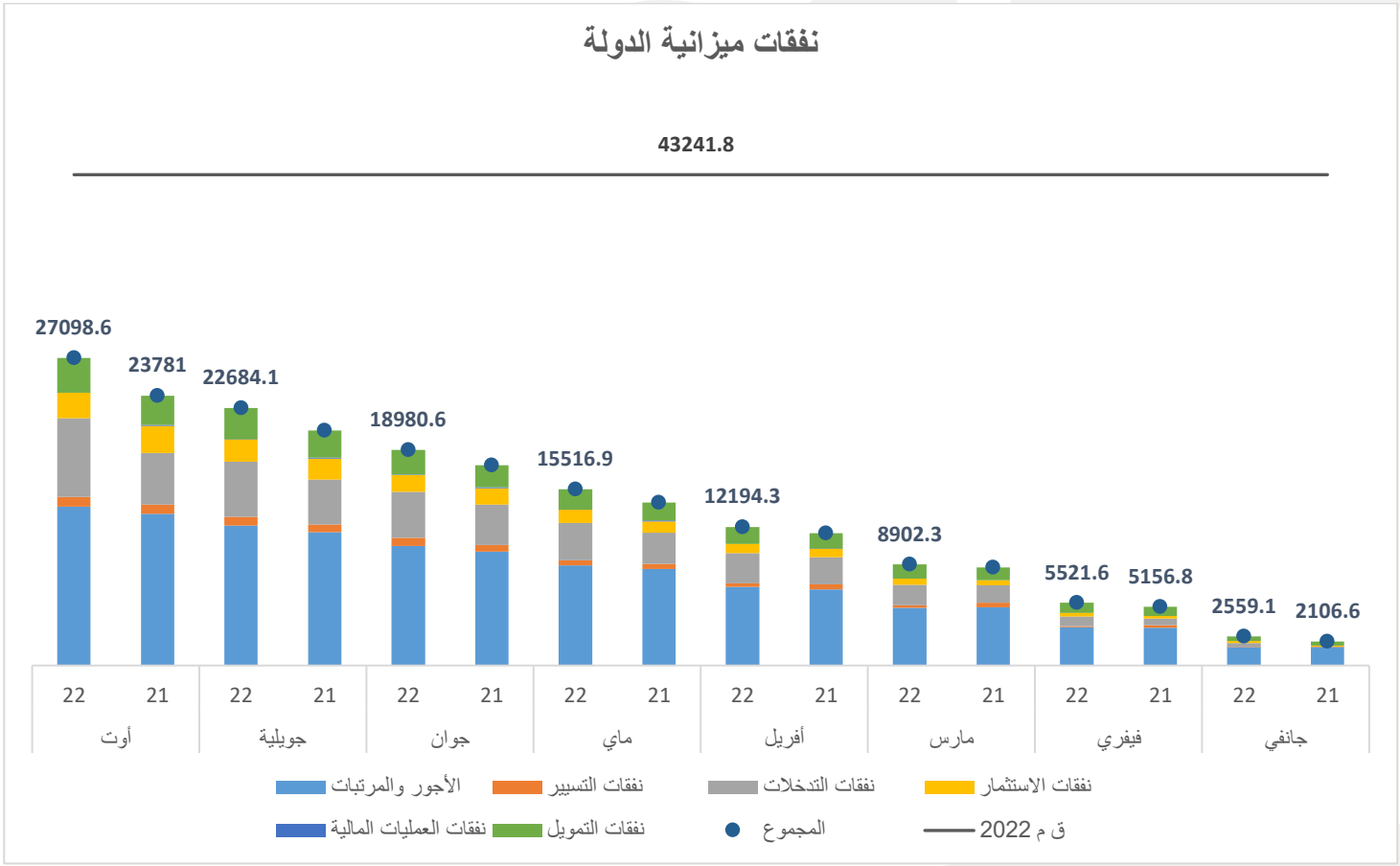

المصدر: وزارة المالية

تطور النفقات بين أوت 2021 وأوت 2022	
نفقات الميزانية	+14%
الأجور والمرتبات	+4.8%
نفقات التسيير	+4.1%
نفقات التدخلات	+52.6%
نفقات الاستثمار	-6.4%
نفقات التمويل	+18.6%

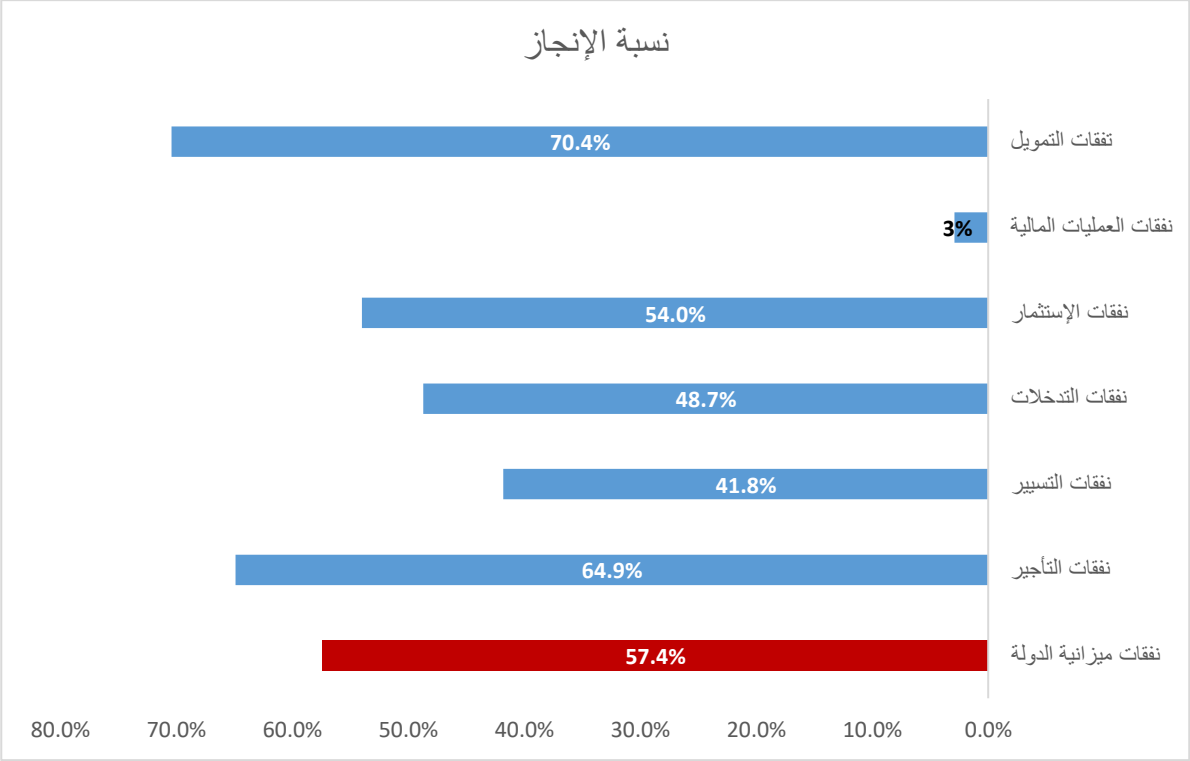

الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي إلى 142 114 م د في موفى سنة 2022 مقابل 479.4 103 م د في موفى 2021 أي بزيادة 10.0%، نتيجة التمويل الصافي لعجز الميزانية و تأثير أسعار الصرف و ارتفاع الإيداعات بالخزينة العامة. وبناء على ذلك، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2022 بـ 82.6% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79.2% في موفى سنة 2021 و 85.6% مسجلة في موفى سنة 2020.

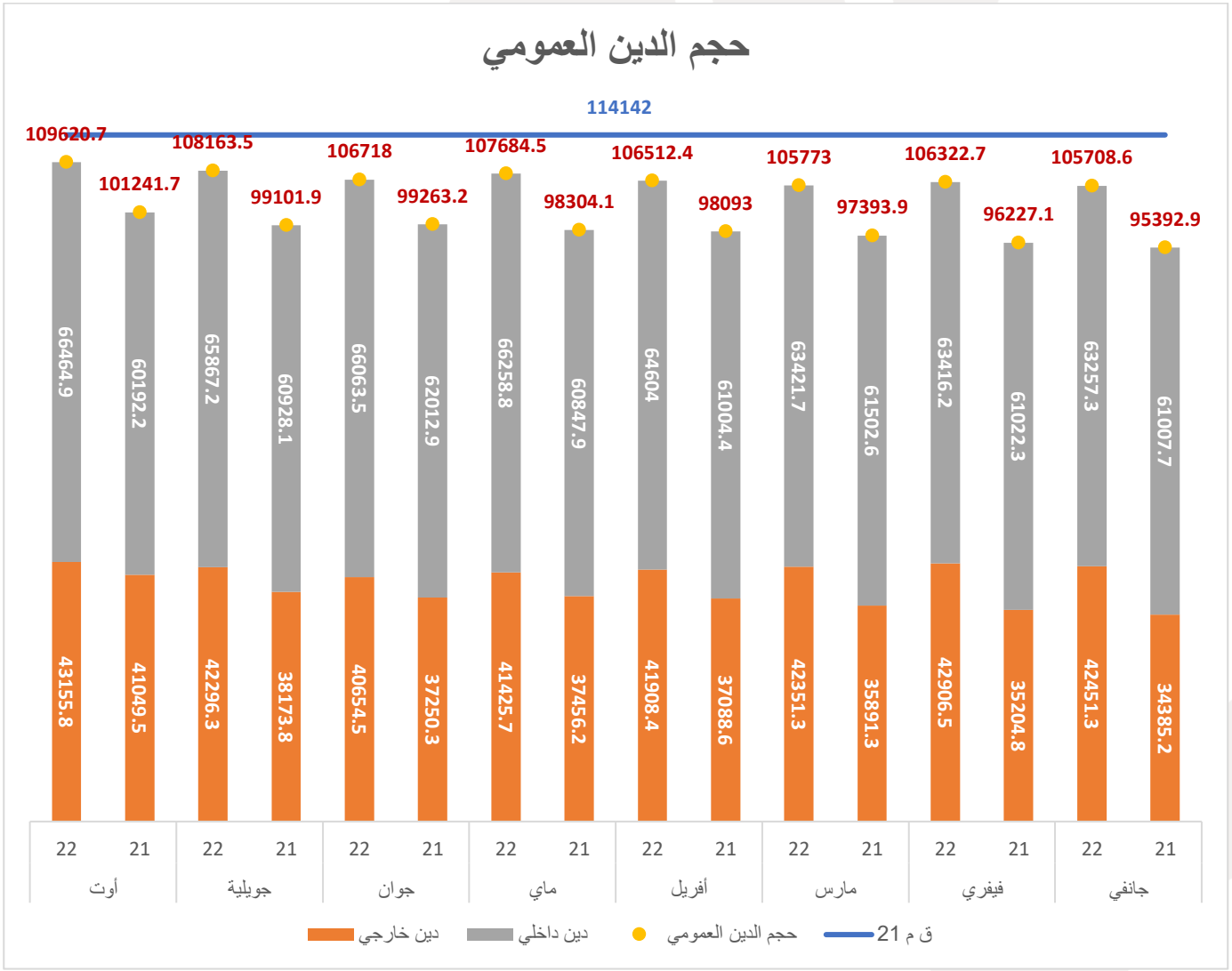

المصدر: وزارة المالية

من المتوقع أن يبلغ حجم الدين الخارجي 958 72 م د حسب قانون المالية 2022.

من المتوقع أن تبلغ الديون الداخلية 184 41 م د حسب قانون المالية 2022.

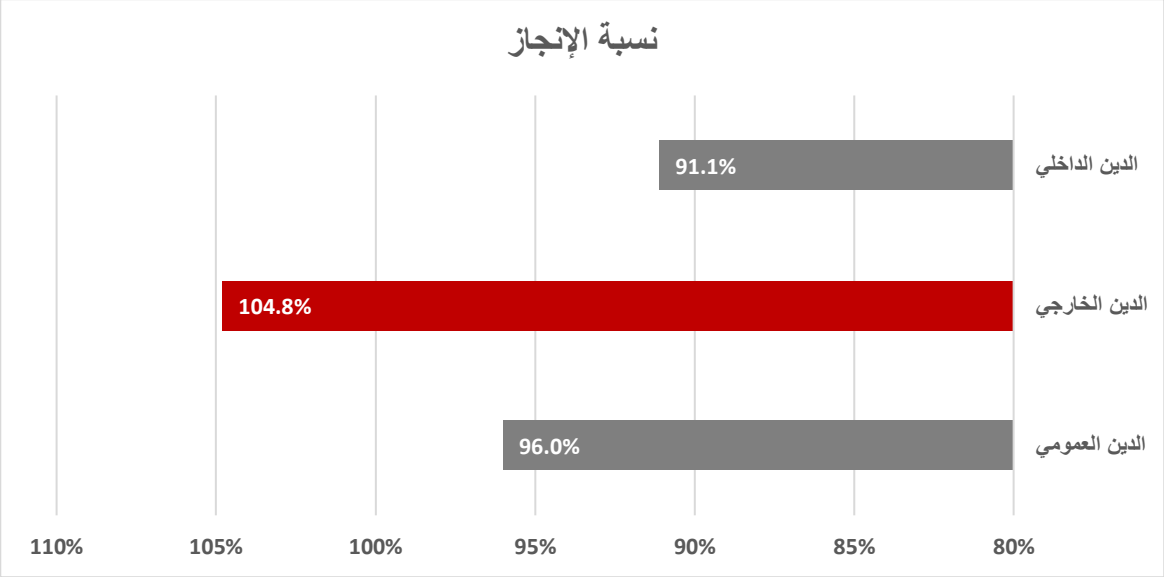

يبين الجدول التالي تأثير الزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الأورو أو الدولار و100 مليم في سعر صرف 1000 ين ياباني على حجم الدين العمومي:

	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
الزيادة في حجم الدين العمومي بحساب المليون دينار	12.7	8	3.7

المصدر: وزارة المالية

ترتبط مخاطر القدرة على تحمل الديون الخارجية إلى حد كبير بتطور أسعار الصرف. كما يجب الالتزام بالإصلاحات التي تشمل تخفيض دعم الطاقة ، وزيادة كفاءة التحويلات الاجتماعية، واحتواء كلفة الأجور.